مقابلة خاصة

أجرى المقابلة: رائف زريق وبلال ضاهر

الوزير دان مريدور: أؤيد حل الدولتين لأنني مهتم بمصلحتي!

*** أخشى من أن يختل التوازن في العالم الإسلامي كله بسبب صعود الإسلام السياسي ***

*** إسرائيل بحاجة إلى خط أخضر مختلف**

يعتبر دان مريدور، الذي يشغل حاليًا منصب «وزير شؤون الاستخبارات» في حكومة بنيامين نتنياهو، أحد أبرز وجوه حزب الليكود واليمين الإسرائيلي الذي يمثله هذا الحزب، وهو منخرط في الحياة السياسية في إسرائيل منذ أن تولى منصب سكرتير الحكومة الإسرائيلية في حكومة مناحيم بيغن الثانية في أوائل ثمانينيات القرن الفائت، وبعد ذلك أصبح عضوًا في الكنيست، وتولى عدة مناصب وزارية لعل أبرزها منصب وزير العدل.

ويتمثل الهدف الأساس من إجراء هذه المقابلة الخاصة معه في محاولة التعرّف على آخر المواقف التي يتبناها اليمين في إسرائيل، وخصوصًا الليكود، إزاء الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني.

وسيلاحظ القارئ أن مريدور أعلن خلال المقابلة أن اليمين الذي يمثله، ويشمل برأيه رئيس الحكومة نتنياهو، يؤيد التقسيم أو ما يسميه «حل الدولتين»، لكنه حرص على أن ينوّه أن سبب تأييده هذا يعود قبل أي شيء إلى أنه «مهتم بنفسه ومصلحته».

في الوقت نفسه أكد أن الرؤية المتعلقة بتنفيذ هذا الحل تفتقر إلى «التناسب المطلوب بين سياسة السلام وإقامة دولة فلسطينية وبين سياسة الاستيطان»، وأنه يعتقد أنه لا بُد من توفر تناسب كهذا، وشدّد على أنه في هذا الشأن يتحدث باسمه فقط لا باسم الحكومة، وعلى أن «إخلاء المستوطنات هو مسألة صعبة».

كما كرّر الادعاءات الإسرائيلية المعوجة التي تحمل الفلسطينيين المسؤولية الكاملة عن عدم التوصل إلى تسوية منذ رفضهم مبادرات التقسيم قبل ١٩٤٨، وصولاً إلى رفضهم آخر المبادرات الإسرائيلية التي عرضت عليهم، ورفضهم الحديث عن نهاية الصراع.

(*) سؤال: من هو دان مريدور. كيف تود أن تعرف نفسك؟

مريدور: «من بين جميع الأوصاف التي لدي، مثل الوزير والضابط، ليس برتبة عالية، والمحامي، أفضل صفة الجد، فلدي سبعة أحفاد. وجميع الأحفاد في القدس. قسم من أولادي في القدس والقسم الآخر في تل أبيب».

(*) سؤال: هل أنت من مواليد القدس؟

مريدور: «نعم. ولدت هنا في العام ١٩٤٧، ولدي شهادة ميلاد من حكومة فلسطين الانتدابية. وهي مكتوبة بالعربية والعبرية والانكليزية».

(*) سؤال: وهل واقع أنك ولدت في هذا المكان قبل قيام الدولة يمنحك شعورًا خاصًا؟

مريدور: «لا. هذا محض صدفة. لا يوجد لدي شعور خاص. لا أشعر مثلا أنني ولدت تحت الحكم البريطاني، فأنا لا أتذكر هذا».

(*) سؤال: من أين جاء والداك؟

مريدور: «هاجر والداي من أوروبا في منتصف سنوات الثلاثين. وبعدما وصلا إلى البلاد انخرطا في محاولات طرد البريطانيين من هنا. وقد اعتقل البريطانيون والدي، الذي قضى وقتا طويلا في معسكرات اعتقال بريطانية، في إفريقيا والبلاد. فلقد اعتقل في المسكوبية في القدس، وفي عكا واللطرون، وفي إفريقيا، في إريتريا والقاهرة. وكان والدي سياسيا. وأصبح عضوا في الكنيست عن حزب حيروت. كما كان عضوا في منظمة الإيتسل ونشط في القدس. وكان مثقفا. وقد توفي جراء مرض عندما كنت جنديا في العشرين من عمري.

«وأمي تبلغ اليوم ٨٩ عاما. وهي بروفسور في الجامعة العبرية ومتخصصة في اليونان القديمة. وكما تريان فقد جئت من عائلة صهيونية بامتياز، ومن عائلة مقاتلة، مع الكثير من الثقافة. وقبل ثلاثين عاما دخلت عالم السياسة. وفي الواقع كنت راغبا في أن أكون رجلا سياسيا منذ أن تم تسريحي من الجيش، بعد حرب الأيام الستة في العام ١٩٦٧. وفي العام ١٩٨٢ دخلت إلى السياسة كسكرتير للحكومة. وعينني مناحيم بيغن سكرتيرا لحكومته بصورة مفاجئة. كنت حينها نشطا، لكن لست محترفا السياسة، وكنت أعمل محاميا».

(*) سؤال: هل عينك بيغن سكرتيرا للحكومة بسبب قرب والدك منه؟

مريدور: «والدي لم يكن حينذاك على قيد الحياة، فقد توفي قبلها بسنوات طويلة. ولا أريد أن أتحدث عن نفسي، لكن بيغن كان يعرفني حينها واقترح عليّ أن أكون سكرتيرا للحكومة. وقد سمعت في الراديو عن تعييني قبل أن يبلغني بيغن بذلك. وأنا في الحياة السياسية منذ ذلك الحين. خرجت من الحياة السياسية لمدة ست سنوات، عدت خلالها إلى عملي في المحاماة والأكاديميا وأعمال أخرى. وقبل أربع سنوات، طلب بنيامين نتنياهو مني أن أعود بشكل فعّال إلى السياسة. وأنا هنا منذ أكثر من ثلاث سنوات ونصف السنة. وسنرى كيف تسير الأمور في المستقبل».

(*) سؤال: لقد ترعرعت في إسرائيل في سنوات الستين. نريدك أن تحدثنا عن أحداث أو أشخاص كانوا مؤثرين في وعيك السياسي. هل تقول لنفسك أحيانا: «حسنا، ما زلت أؤمن بفكرة ما منذ تلك الفترة، أو ما زلت تحت تأثير كتاب قرأته في حينه، في سن ١٦ عاما مثلا»؟

مريدور: «بكل تأكيد توجد لدي أفكار تبلورت بشكل واضح جدا، وحصلت عليها من بيت العائلة والحياة وعالم القانون. وعنوان هذه الأفكار هو الرؤية القومية الليبرالية. وهذا مزيج لعقيدتين، ليس العقيدة القومية فقط وإنما العقيدة الليبرالية أيضا، وليس العقيدة الليبرالية فقط وإنما العقيدة القومية أيضا. وعموما، بطبيعة الحال، فإن المزج بين عقيدتين أصعب من تبني عقيدة واحدة. يصعب، مثلا، تجنيد الأفراد إلى تأييد عقيدتين في وقت واحد. لكن هذه الفكرة، ولا أعرف كيف أبدأها، هي فكرة مثيرة للاهتمام وعميقة في نظري، وقد تربيت عليها. تقول هذه الفكرة إن ثمة أهمية للشعب والدولة، وإن ثمة أهمية لا تقل عن ذلك للفرد، أو للإنسان. فالهدف من الدولة هو أن تساعد الأفراد. والأفراد ليسوا موجودين من أجل خدمة الدولة، وإنما الدولة موجودة من أجل خدمة الأفراد. والفكرة الصهيونية، القائلة بأن اليهود يستحقون دولة خاصة بهم، طرحت بطبيعة الحال الفكرة القومية التي تطلبت نضالا كبيرا في خارج البلاد، أي في الشتات، وفي البلاد، ضد البريطانيين والجمهور العربي [أي الفلسطينيين]، وضد الدول العربية. وينبغي على هذا النضال الكبير، المتمثل في الفكرة القومية، أن يكون مجندا وهاما للروح القومية. ومن السهل جدا الانجراف في هذا الموضوع، لأن الدولة القومية هي الأساس. ولذلك فإن هذا يميز هذه الرؤية. وعلينا أن نتذكر في الوقت نفسه أن الدولة ليست الهدف. فدور الدولة هو خدمة الأفراد. والهدف هو مصلحة الإنسان وليس المؤسسة».

(*) سؤال: الإنسان أم المواطن؟

مريدور: «أقول الإنسان، لأنه يوجد أفراد ليسوا مواطنين. ويوجد هنا مقيمون ليسوا مواطنين. والجانب الليبرالي يتعلق بهذا الأمر. وهناك عدة قيم أساسية مرتبطة بالرؤية الليبرالية. ومنها أن الإنسان حر وليس ملزما بشيء، سوى بتلك الأمور التي يلتزم بها من أجل الحياة المشتركة مع الآخرين. فالإنسان يولد غير مدين بشيء لأي كان. إنه يولد حرا تماما. والدولة تفرض أمورا معينة، مثل الحدود الجنائية. وأن يكون هناك مجتمع حضاري هو أمر أساس. ويبدو أن هذا أمر طبيعي من الناحية النظرية، لكن في الواقع هذا أمر يرافق نضالات كبيرة. وفي حالتنا، يتمثل هذا في نضال العرب ضد اليهود، المتدينين ضد العلمانيين. وكل طرف يرى أن الحق إلى جانبه ولا يرى الحرية والعدالة والمساواة، وهذه قيم تعتبر ثانوية».

الوزير دان مريدور

(*) سؤال: إذا كان هناك صراع قومي، لماذا يجب منح المساواة للعرب، الذين حاربوا ضد قيام الدولة؟ ونحن نتحدث عن المواطنين العرب في إسرائيل. ويمكننا أن نفهم المزج بين القومية والليبرالية، لكن الليبرالية تخص أولئك الأفراد الذين ينتمون إلى قومية بعينها- إذن بالإمكان فهم معادلة القومية والليبرالية على أنها ليبرالية ومساواة لجميع أولئك الأفراد الذين ينتمون إلى القومية نفسها، وعندها لا يوجد فرق بين الأشكنازي والشرقي، بين العلماني والمتدين، بين القدماء والمهاجرين الجدد- لكن لماذا عليك أن تمنح المساواة لعربي من الناصرة لا يقبل الصهيونية أبدا؟

مريدور: «أنا لا أمنحه المساواة. فقد ولد متساويا. الأفراد المتساوون يولدون متساوين. وليس مهما إذا كان من الأسكيمو أو الهنود الحمر.. إنهم يولدون مع حقوق متساوية. والسؤال، برأيي، يجب أن يكون معاكسا. تسألاني لماذا لا نسلب المساواة منهم. وأنا أقول إنهم متساوون. ودعونا نبدأ من كونهم بشرا. والأمر ليس أن الدولة لا تمنحهم المساواة. فالدولة لا تمنح المساواة لأحد، لا للعربي ولا للدرزي ولا للحريدي ولا للأشكنازي ولا للمهاجر الجديد. وهي تقوم بشيء غير أخلاقي وأنا أريد أن أكون أخلاقيا. وفكرة الدولة مختلفة عن فكرة الجالية. يوجد، مثلا، جالية مسلمة في لندن. وهناك جالية يهودية في بولندا. وتعيش الجاليات حياة أفرادها. والدولة ليست جالية. إنها مكونة من البشر، وفي بعض الحالات الاستثنائية ينتمي جميع المواطنين إلى قومية واحدة، لكن كما قلت فإن هذه حالة شاذة واستثنائية، إذ أنه في معظم الدول توجد أغلبية وأقلية أو عدة أقليات. لنأخذ، مثلا، دولة إسرائيل، التي قامت كدولة يهودية. فقد تقرر في قرار التقسيم، من العام ١٩٤٧، إقامة دولة يهودية ودولة عربية. ليست يهودية كدين وإنما كقومية. وعندما يشكل اليهود، اليوم، ٨٠٪ في هذه الدولة، فإنه عندما تكون هذه دولة فإنها ليست جالية. وجميع مواطنيها، العرب واليهود، متساوو الحقوق. وعندما تكون هناك أغلبية كبيرة فإن العلم لها. علم سويسرا مرسوم عليه الصليب، مثلا، وذلك على الرغم من وجود يهود ومسلمين في الدولة، لكن يوجد صليب في العلم لأن الأغلبية هي مسيحية. والدولة بإمكانها أن تستخدم رموزا كهذه، ولكن حتى حد معين. وهكذا فإن دولة إسرائيل هي دولة يهودية لأن اليهود يشكلون أغلبية كبيرة فيها. ولأن الشعب لا يسكن وحده في هذا الإقليم، وإنما هناك أقليات من شعوب أخرى، فإنه ينبغي التعامل مع الجميع بمساواة. واليهود، الذين لم تكن لديهم دولة طوال ألفي عام يستحقون دولة. وقد أقيمت هذه الدولة. أين اقيمت هذه الدولة وأين تقع حدودها هما موضوع للنقاش، لكن قسما من العالم الذي يعارضنا يدعي ادعاء أعمق وهو أن اليهود ليسوا شعبا».

(*) سؤال: نعتقد أن هذا نقاش سياسي. نريد أن نتوقف عند الجانب القومي. ولدينا سؤالان من العيار الثقيل. السؤال الأول هو لكونك صهيونيا، وليس كمن ينتمي إلى حركة «حيروت». كيف كان بإمكان دولة إسرائيل أن تقوم كدولة قومية من دون أن تطرد العرب؟ إن شئت ألا تستخدم كلمة «طرد»، فلنقل التسبب بوضع تكون فيه هنا أقلية عربية وأغلبية يهودية، أي التسبب بتحول ديمغرافي جذري؟ هل كان هناك احتمال بأن ينجح المشروع الصهيوني من دون نقل سكان بشكل مكثف؟

مريدور: «هذا يتعلق بالعامين ١٩٤٧ و١٩٤٨. وقد قامت الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر، من أجل ستة ملايين يهودي أرادوا المجيء إلى هنا وقتلوا».

(*) سؤال: وبالإمكان الادعاء أيضا أنه لو لم تكن المحرقة لما كانت هناك هجرة إلى إسرائيل.

مريدور: «الصهيونية قامت بالأساس من أجل إنقاذ يهود أوروبا الذين كانوا يواجهون خطرا وجوديا. وقد فشلت الصهيونية فشلا ذريعا. فلو قامت الدولة اليهودية في العام ١٩٣٨ لما حدثت المحرقة. لقد أراد الألمان النازيون أن تكون أوروبا نظيفة من اليهود. وقد بدأوا بطرد اليهود. ولم يكن أحد على استعداد لاستقبالهم. ولو كانت الدولة اليهودية موجودة لجاء جميع اليهود من أوروبا إلى هنا بالتأكيد، ولكان لديهم ملجأ».

(*) سؤال: لكن منذ بدء الهجرات اليهودية إلى فلسطين في نهاية القرن التاسع عشر وحتى سنوات الثلاثين من القرن الماضي، لم تنجح الصهيونية في تجنيد أعداد كبيرة من اليهود للهجرة إلى البلاد.

مريدور: « أنت على حق. فقط جزء صغير من الشعب اليهودي هاجر إلى البلاد. وعندما كان السيف مسلطا على رقاب اليهود منذ صعود النازيين إلى الحكم، في العام ١٩٣٣، وحتى نشوب الحرب العالمية الثانية، في العام ١٩٣٩، لم يكن أمام اليهود مكان يهربون إليه. والقصة المزعزعة هي أنه كان يتم إعادة اليهود إلى ألمانيا من كل مكان هربوا إليه. ولذلك فإنني أقول إنه لو قامت الدولة في الوقت المناسب لما حدثت المحرقة. والصهيونية بنظري هي قصة نجاح هائل، لكننا لم ننجح في إقامة الدولة في الوقت المناسب، لأنه لم يكن هناك تجند كاف.

«والآن أعود إلى السؤال حول العام ١٩٤٨ وخروج الانتداب البريطاني والإعلان عن الدولة والحرب. وبما أننا نتناول فرضية، أي 'ماذا كان سيحدث لو...'، فإنه من الناحية النظرية، ولا يمكنني أن أثبت أي شيء هنا، لو وافق العرب على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، من يوم ٢٩ تشرين الثاني العام ١٩٤٧ [أي قرار تقسيم فلسطين]، وقد وافق اليهود على هذا القرار، لقامت الدولة اليهودية في منطقة أصغر».

(*) سؤال: كان سيعيش فيها (في المنطقة المخصصة للدولة اليهودية) ٦٠٠ ألف يهودي و٦٠٠ ألف عربي تقريبا.

مريدور: «لا أذكر الأعداد بالضبط. لكن المنطقة التي خُصصت للدولة اليهودية، كانت من دون يافا والقدس وقسم من الجليل، ومن دون النقب، بينما في الدولة العربية توجد أغلبية عربية. والقيادة الصهيونية أيدت التقسيم. لكن بعد ذلك وقعت الحرب وتطورت الأمور بالشكل الذي نعرفه. وربما لو وافق العرب على قرار التقسيم كان سيقوم اتحاد كونفدرالي بين الدولتين. لا أعرف ماذا كان يمكن أن يحدث».

(*) سؤال: هل كنت ستوافق على هذا التقسيم لو كنت فلسطينيا؟ هل كنت ستوافق على تقاسم البلاد مع أناس جاؤوا إلى وطنك؟

مريدور: «إذا كان الفلسطيني يعتبر أن الوطن كله هو وطنه، فإنه سيقول لا. وإذا كان اليهودي يرى بأن الوطن كله له، والحركة التي جئت منها تدعي أن أرض إسرائيل تشمل ضفتي الأردن، فإنه سيقول لا أيضا. في العام ١٩٣٧ لم يوافق الفلسطينيون على خطة التقسيم التي طرحتها لجنة بيل. بعد ذلك، وعندما تتقدم في العمر تصبح أكثر عقلانية تقول لنفسك إنه بإمكانك الاعتراف بالبلاد كوحدة واحدة، أو تقسيمها إلى وحدتين لأنه لا يمكن تجاهل الطرف الآخر. أو أن يطرد أحد الطرفين الآخر. وهذه ليست طريقي. هذه طريقة غير طبيعية وأنا لا أوافق عليها. وأنا لا أتواجد منذ سنوات عديدة في المدرسة التي تتحدث عن العيش المشترك لليهود والعرب، وعن أرض إسرائيل واحدة. ومثلما يرى الفلسطيني أن بيت لحم هي مثل حيفا، فإنني أشعر أنني في بيتي في أماكن مثل القدس أو الضفة الغربية أكثر مما أشعر ذلك في بلاد أجنبية. وعندما كنت في سيناء، خلال حرب الأيام الستة، شعرت أنني منتصر في الحرب، لأن الشعور بالانتصار أفضل من الشعور بالهزيمة. وكنت حينذاك قائد دبابة في اللواء السابع وحاربنا ضد المصريين. وأذكر أنه كان يوم الأربعاء، وأنني أسمع أن القدس احتلت أو حررت، وأذكر الحزن الذي كان في القلب لأنني في سيناء وليس في القدس. وعندما عدت إلى البيت،

وكان قد حل عيد العرش عندنا، وعندها فتحوا الطريق إلى البلدة القديمة لأول مرة، وكان هناك ممر مليء بالغبار يؤدي إلى حائط المبكى. وكان يسود عائلتي تأثر هائل. لذلك أنا أعتقد أن غالبية اليهود يرون فعلا أن هذه البلاد هي بلادهم، والعربي يرى فعلا هذه البلاد أنها له. ربما هذا الشعور أقوى عند البعض، لأن الكثيرين من اليهود قدموا من بلدان أخرى والكثير من العرب قدموا من بلدان أخرى. وكان بيغن قد قال في خطاب ألقاه في الكنيست في العام ١٩٧٧، وكان يتحدث عن خطة الحكم الذاتي، إن أي عربي يرغب في الحصول على الجنسية الإسرائيلية سيحصل عليها. وأضاف أنه إذا لم نفعل ذلك فإنه سنصبح مثل روديسيا [أي كيان البيض العنصري في زمبابوي الذي قاطعته الأمم المتحدة وفرضت عليه عقوبات]. وإذا كانت البلاد كاملة فإن كل مواطن سيكون متساوي الحقوق. وفي العام ١٩٦٧ كانت هناك أغلبية يهودية حتى مع المناطق [المحتلة]. وأنا كنت في هذه المدرسة ولكني انتقلت إلى مدرسة أخرى».

(*) سؤال: في أي مدرسة أنت اليوم؟

مريدور: «في المدرسة التي تدعو إلى تقسيم البلاد. وسبب ذلك، قبل أي شيء، يعود إلى أنني مهتم بنفسي. وهذا الأمر مهم بالقدر نفسه بالنسبة للجانب الآخر. وسبب آخر هو العامل العددي، إذا حسبنا النسبة بين أغلبية وأقلية. وأعتقد أنه في ظل وجود أسوار الكراهية والخوف على مدار سنين طويلة مضت، فإنه لا يبدو لي أن العيش المشترك ممكن في هذه المرحلة. ليت الوضع كان مختلفا. وفي الواقع فإن الحل الوحيد الممكن هو حل الدولتين، وبالمناسبة هذا هو الحل المقبول على الأغلبية اليوم».

(*) سؤال: ألا يبدو غريبا لك أن هذا الحل مقبول على الأغلبية تقريبا في إسرائيل، من حزب الليكود وحتى الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وهو مقبول على أغلبية الفلسطينيين، وعلى الرغم من ذلك فإن هذا الحل لا يتحقق؟

مريدور: «لا أريد أن أنتقل إلى توجيه الاتهامات. لكنني أقول دعك من نتنياهو وخذ أولمرت، وهو رئيس حكومة كان ينوي التوصل إلى حل وليس متشددا مثلنا. ففي العام ٢٠٠٨، وخلال المفاوضات مع أبو مازن، وفي جلسات طواقم المفاوضات بين الجانبين، قدم أولمرت اقتراحا للتوصل إلى اتفاق سلام. والتفاصيل منشورة في كتاب صدر مؤخرا من تأليف وزيرة الخارجية الأميركية السابقة، كوندوليزا رايس. وأنا آخذ أولمرت وأبو مازن كمثال. أولمرت يقترح على أبو مازن، ورايس أبلغت أبو مازن، وفقا لكتابها، أن أولمرت يعتقد أنه ينبغي إنهاء الصراع. وفيما يتعلق بالضفة فإن تبادل الأراضي سيشمل ٦٪ من مساحة الضفة، وهذا يحل قضية الحدود. وبالنسبة للترتيبات الأمنية فإن أولمرت قال لرايس أن تساعد الجانبين وسيكون بالإمكان التوصل إلى حل. وبقيت قضيتان، القدس واللاجئون. واقترح أولمرت تقسيم القدس. الأحياء العربية للدولة الفلسطينية والأحياء اليهودية لإسرائيل. وكل الحوض المقدس يكون تحت إدارة دولية. وحول اللاجئين، قال أولمرت إنه يقترح شيئا رمزيا بعودة لاجئين إلى إسرائيل والبقية يذهبون إلى فلسطين. وكتبت رايس أنها فهمت أنه يوجد اتفاق. لكن إجابة أبو مازن، بحسب كتابها، كانت: 'كيف يمكنني أن أقول لأربعة ملايين فلسطيني إنكم لن تعودوا إلى موطنكم؟'. وعندها أدركت أنه لن يكون هناك اتفاق. وفي تقديري أنه لو تم التوصل إلى اتفاق كهذه فإنه كان سيحظى بتأييد الجمهور رغم الصعوبات».

(*) سؤال: هل ترى إمكانية أن تزيل إسرائيل مستوطنات؟ أن تخلي المستوطنات في الخليل؟

مريدور: «أولا أنا رأيت أمرا كهذا. وكنت في حينه سكرتير الحكومة. وفي ٢٥ نيسان من العام ١٩٨٢ أزالوا المستوطنات الأخيرة في سيناء. وفي غزة أيضا، وهي جزء من أرض إسرائيل، جاء أريئيل شارون وأخلى جميع المستوطنات من غزة. إذا توصلوا إلى اتفاق، وقالوا لليهود الذين يسكنون في المنطقة التي ستقام فيها الدولة الفلسطينية، إن هذه هي الحدود، ومن يرغب في البقاء فإن بإمكانه أن يفعل ذلك ويتعين عليه أن يحترم القانون، ومن يريد العيش في إسرائيل فإن عليه الانتقال للسكن في إسرائيل، فأنا أعتقد أن الأغلبية الكبيرة من المستوطنين ستنتقل إلى إسرائيل».

(*) سؤال: هذا يعني أنكم تواصلون احتلال الضفة الغربية لغرض المفاوضات؟ وهل حقا أنتم مستعدون للتوصل إلى اتفاق استنادا إلى هذه المناطق؟

مريدور: «الانسحاب سيكون من معظم المناطق. وبرأيي، وهذا ما لا يوافق عليه الجميع لكن الأغلبية في الليكود توافق عليه وكذلك نتنياهو، فإن الدولتين هما الحل. رأي الليكود تغير. ومسألة إخلاء المستوطنات هي مسألة صعبة. هل تعتقد أن من السهل إخلاء يهودي فقط لأنه يهودي؟».

(*) سؤال: بل لأنه محتل.

مريدور: «الفرد شخصيا ليس محتلا. وأعتقد أن عددا قليلا من اليهود سيرغب في البقاء في مناطق الدولة الفلسطينية».

(*) سؤال: لكن إسرائيل تقيم جامعة في مستوطنة «أريئيل» وتمد خطوط سكة حديدية في عمق الضفة.

أعتقد أنه ينبغي أن يكون هناك تناسب بين سياسة السلام وقيام دولة فلسطينية وبين السياسة الاستيطانية. لا أعتقد أنه يوجد تناسب كهذا اليوم. نحن نعتقد أن الكتل الاستيطانية الكبرى ستبقى تحت حكم إسرائيل. ويوجد منطق الآن في الاستثمار في الاستيطان ولكن ليس في الأماكن التي لن تبقى بيد إسرائيل. وأنا أقول بصوت مرتفع إن إسرائيل بحاجة إلى خط أخضر مختلف. الكتل الاستيطانية الكبرى يجب أن تبقى بيد إسرائيل وبهذا يكون من المنطق الاستيطان هناك

مريدور: «سـأقول رأيي ولا أتحدث هنا باسم الحكومة. أعتقد أنه ينبغي أن يكون هناك تناسـب بين سياسة السلام وقيام دولة فلسطينية وبين السياسة الاستيطانية. لا أعتقد أنه يوجد تناسب كهذا اليوم. نحن نعتقد أن الكتل الاستيطانية الكبرى ستبقى تحت حكم إسـرائيل. ويوجد منطق الآن في الاستثمار في الاستيطان ولكـن ليس فـي الأماكن التي لن تبقى بيد إسـرائيل. وأنا أقول بصوت مرتفع إن إسرائيل بحاجة إلى خط أخضر مختلف. الكتل الاسـتيطانية الكبرى يجب أن تبقى بيد إسرائيل وبهذا يكون من المنطق الاسـتيطان هناك. ولا أعتقد أن على إسرائيل أن تشجع الاستيطان في أماكن أخرى والاستثمار في مناطق تقع وراء هذا الخط، الذي بالإمكان تسـميته خط الجـدار. وأعتقد هنا أن من الصواب، بالنسبة لإسرائيل، خلق بنية تحتية لتفكيك المستوطنات وراء الجدار. وهذا سيكون جيدا لإسرائيل من الناحية الإعلامية. وأنا معني جدا بأن تكون هناك صلاحيات للسـلطة الفلسطينية، وبالإمكان وصفهم بأنهم خصوم لكنهم أشخاص بالإمكان التوصل إلى اتفاق معهم».

(*) سؤال: إسرائيل تستغل الماء والهواء في الضفة الآن وتتصرف هنـاك وكأن الأرض ملك لها، وليس ثمة ما يعيق استمرار الوضع القائم، فلماذا تتوصل إسرائيل إلى تسوية مع الفلسطينيين؟

مريدور: «سأجيبك. أولا، الوضع الحالي هو وضع غير طبيعي. ولا يوجد مبرر لفترة خمسة وأربعين عاما أخرى كالفترة التي مرّت. وفـي الواقع توجد هنا وحدتان منفصلتان، وتحويلهما إلى وحدة واحدة سيؤدي إلى وجود نظام تمييزي. وأنا لا أوافق على وجود نظام كهذا. والحل هو التقسيم. ويجب تحقيق التوازن الصحيح. فلماذا الفلسـطينيون ليسـوا مسـتعدين لتحقيق هذا التوازن؟. صحيـح أنه توجد خلافات. وموضوع القدس ليس سـهلا للحل. وسـأقول أمرا صعبا، هو أن حكومة إسرائيل ومعظم الشعب في إسـرائيل يؤيدان حل الدولتين. كذلك توجد موافقة فلسطينية على هذا الحل. وحتى أن قسـما من حماس يوافق على ذلك. والنقاش يدور حول أمر واحد، وهو أننا لم نسـمع الفلسطينيين يتحدثون عن نهاية الصراع».

(*) سـؤال: سـنطرح عليك نظريـة: توجد أمـور بإمكان إسرائيل أن توافق عليها، ولكن توجد أمور ليس بإمكان الفلسـطينيين اقتراحهـا. ففي جنـوب إفريقيا جاء نيلسون مانديلا وقال لهم «شخص واحد، صوت واحد»، و«أنـا موجود في زنزانتي وعندما توافقون اتصلوا بي». ولا توجد إمكانية لأن يقول الفلسطينيون إن هذه هي مواقفنا وعندما توافقون عليها اتصلوا بنا. لأن طبيعة الصراع الإسرائيلي - الفلسـطيني صعبة جدا وبضمن ذلك أنك تطالبنا بالتنازل عن حق العودة. إسرائيل هي دولة قوية، فلماذا لا تقول «هذه هي الحدود، اقبلوها أو لا تقبلوها، وهذا ما نحن مستعدون لتنفيذه». واقترحوا هذا على العالم كله وتحدثوا مع الشـعب الفلسطيني، وقولوا له إن هذا ما يمكنكم أن تقترحوه.

مريدور: «سأقسـم إجابتي إلى قسمين. القسم الأول هو أن هذا ليـس مؤدبا حتـى أن نملي حلا. وإذا أملينا الحـل فإننا لن نتحرك مليمتـرا واحدا. بينما عندما تكون هناك مفاوضات فإنك تطرح أكثر من أجل أن تحصل على أقل. الأمر الثاني هو أن إسرائيل فعلت ذلك. وأنا كنت ضالعا عن قرب في كامب ديفيد العام ٢٠٠٠، فقد كنت في الوفد الإسـرائيلي. والتقى هناك باراك وعرفات وكلينتون. وأنا كنت الغبي الوحيد الذي اعتقد أنه يوجد اتفاق. وقلت إن ياسـر عرفات لا يمكنه أن يقول لا. وقد بحثنا هناك في كل شيء وبضمن ذلك القدس. ولا أعتـزم الدفـاع عن باراك الآن. فقد اراد أن يفحص الأمور حتى نهايتها وأن يقترح كل شيء ويرى ما إذا كانت هناك إجابة. وبرأيي هـو اقترح أكثر مما أراد أن يقترحه عندما ذهب إلى هناك. واتضح أنه اقترح، بواسطة كلينتون، تقسيم القدس. وكان رد عرفات ألا يتم إنهـاء الأمر ورفض التوقيع علـى اتفاق. وأنا لا أبحث عن اتهامات،

لكن باراك فعل ما تقترحه أنت تقريبا. وأولمرت فعل أمرا مشابها في العام ٢٠٠٨، ولم يكن هناك رد إيجابي من جانب الفلسطينيين».

(*) سؤال: لكن أولمرت كان منتهيا في حينه. كان الجميع في إسرائيل يطالبه بالاستقالة من رئاسة الحكومة بعد الاشتباه بارتكابه مخالفات فساد وبعد فترة قصيرة استقال من منصبه.

مريدور: «لم يكن منتهيا، وكان سيضمن اتفاقا كهذا كل من الرئيس بوش (الولايات المتحدة) والرئيس ميدفيديف (روسيا)».

(*) سؤال: لم تكن إسرائيل ستلتزم باتفاق كهذا. والفلسطينيون خبروا إسرائيل وتوقيع الاتفاقيات معها بشكل كاف. فقد حدث الأمر نفسه مع اتفاقيات أوسلو، وعندما كان يرأس حكومة إسرائيل شخصية قوية وتتمتع بشعبية واسعة، وهو إسحق رابين. لكن إسرائيل خرقت هذه الاتفاقيات ولم تنفذ الانسحابات من الضفة وكذلك خرقتها في العام ٢٠٠٠ وبعد ذلك أعادت احتلال الضفة الغربية. وإسرائيل تنتهك اليوم اتفاقيات جديدة نسبيا، مثل اتفاق باريس. لكن أنت ترسم صورة جميلة للسياسة الإسرائيلية وهي لا تتلاءم مع الواقع. وإذا كانت حكومة إسرائيل، وأنت تقول إن نتنياهو أيضا، تؤيد تقسيم البلاد، فما الذي يمنعه من مواصلة المفاوضات والتوصل إلى اتفاق. لماذا تواصل الحكومة البناء في المستوطنات، وليس في الكتل الاستيطانية، وإنما في المستوطنات التي تسمى «معزولة»؟

مريدور: «سأكمل إجابتي على السؤال السابق ثم أجيب على سؤالك. أعتقد أنه عندما يسمع أبو مازن هذا الأمر [أي اقتراح أولمرت]، فإنه يدرك أن موافقته تاريخية. وخلال يوم واحد سيأتي العالم كله إلى هنا، وإلى رام الله، ولن يتمكن أحد من التهرب من ذلك. ولا أعرف ما إذا أولمرت كان قويا أ و ضعيفا، فأنا لم أكن في حزبه. لكني أتساءل لماذا لم يوافق أبو مازن. ربما لأن منظمة التحرير لم تقم من أجل المناطق [المحتلة منذ العام ١٩٦٧]. وميثاقها كتب في العام ١٩٦٥ وليس بعد ذلك. ولذلك فإني أعتقد أن مشكلة أبو مازن ليست الدولة الفلسطينية، إذ أنه سيحصل دائما على اقتراح في هذا الاتجاه. والمسألة تتعلق بمنح الشرعية للدولة اليهودية. وتقسيم البلاد هو أمر صعب لكني لا أعتقد أنه لهذا السبب هو قال لا. ومن الجائز أن هناك سببا آخر وهو أن حماس تقول لأبو مازن إنه ليس الممثل الوحيد للفلسطينيين وإن حماس تمثلهم أيضا. والآن يتحدث الجميع عن دولة منزوعة السلاح. وأعتقد أننا بذلنا جهدا كبيرا من أجل التوصل إلى اتفاق. والحكومة الحالية حاولت عدة مرات استئناف المفاوضات.

«والآن مع صعود الإسلام السياسي في العالم العربي كله، فإنني أخشى من أن معنى ذلك هو اختلال التوازن في كل العالم الإسلامي. وآمل ألا يحدث مثل هذا الأمر هنا وألا تسيطر حماس على منظمة التحرير الفلسطينية. فهذا سيكون عالما مختلفا ولن يكون فيه حل للصراع. ولذلك فإن الوقت لا يعمل في صالحنا ولا في صالح الشعب الفلسطيني».

«في العام ٢٠٠٠ حدث أمر خطير عندما بدأ إرهاب مروع. ومن حق أبو مازن علينا أن نقول إنه عارض استخدام السلاح [في الانتفاضة الثانية] منذ البداية. وقد قتل ألف فلسطيني، وسقط قتلى في الجانب الآخر. وأنا اذكر كم كانت الأجواء صعبة عندما قررت الحكومة تنفيذ عملية السور الواقي [لاجتياح الضفة]».

(*) سؤال: هل توافق على منح الفلسطينيين الحق في الحصول على الجنسية الإسرائيلية؟

مريدور: «الحق ليس المشكلة. لكن هذا سيلغي صبغة الدولة اليهودية. في العام ١٩٤٨، بعد الحرب، اتخذت حكومة إسرائيل قرارا بأن جميع سكان المناطق التي أضيفت إلى دولة إسرائيل بإمكانهم أن يكونوا مواطنين إسرائيليين. وبعد تحرير القدس أيضا، في العام ١٩٦٧، اقترحنا على سكان القدس الحصول على الجنسية، وكان هذا حقا، ولم نفرض الجنسية على الفلسطينيين في القدس. لكن لم تضم أية حكومة إسرائيلية منذ العام ١٩٦٧ أي سنتيمتر واحد من يهودا والسامرة [أي الضفة] وأعتقد أن دولة مختلطة ستؤدي إلى انفجار ولن تنجح. وفيما يتعلق بتقرير إدموند ليفي فإني لا أوافق عليه، وهو عبارة عن وجهة نظر يتعين على المستشار القانوني للحكومة أن يعبر عن رأيه بشأنه».

(*) سؤال: ما هو تعقيبك على ما يحدث في العالم العربي. إسرائيل ليست معنية بأن تكون الدول المحيطة بها ديمقراطية ولذلك لا يهمها إذا من كان من يقف في رأس الهرم تم انتخابه ديمقراطيا أم لا، وإنما تريد أن يكون هناك أشخاص يخدمون مصالحها.

مريدور: «الديمقراطية هي قيمة كونية. ولا تنبع الديمقراطية من الدول وإنما من القيمة بأن جميع الافراد هم أحرار وجميعهم متساوون. وإسرائيل تؤيد بالتأكيد أن تسود أنظمة ديمقراطية في العالم كله، وفي الدول العربية. وقد انتشرت الديمقراطية في أماكن

كثيــرة جدا في العالم، لكنها لم تصل إلــى العالم العربي. وبعد الثورات أو 'الربيــع العربي' دخلت الأفكار الديمقراطية وتغلغلت إلى العالم العربي عن طريق الفيســبوك والتلفزيون، وهؤلاء الذين تظاهروا في ميدان التحرير هم أشــخاص مثلي. لم يصرخ أحد هناك بشــعار 'اذبح اليهود' أو 'الموت لأميركا'. لقد طالبوا بحرية التعبير وبنظام غير فاسد. وقد نجح هذا. وإحدى قيم الديمقراطية هي أن الأغلبية تقرر وليس الحاكم العسكري أو الديكتاتور. لكن لدي ســؤال مثير وهو ماذا سيحدث عندما لا تريد أغلبية الشعب الديمقراطية؟ لا يريدون أن تنتقد امرأة الحكومة أو الدين. هنا توجد مصيدة. قد يسود حكم الأغلبية لكن أحيانا تكون الأغلبية مستعدة للتعايش في ظل نظام يظلم الأقليات. وبرأيي فإنه يوجد في العالم العربي اليوم صراع كبير جدا بين الافكار الغربية والافكار المحافظة الســلفية. وأغلبية الجمهور تعود إلى الدين. وهذا يقلقني كإنسان وكإســرائيلي. وإذا ما تزايدت الأفكار الظلامية في نهاية المطاف والتي لا توجد فيها حريات وكل الأمور التي نراها في الغرب، فإن هذا سيجعل الوضع أسوأ. وأتمنى لمصر، كدولة مركزية، أن يسود فيها التوازن الصحيح وأن تسود فيها حرية صحافة وقضاء وحرية. إن ظاهــرة العودة إلى الدين في الدول العربية، وهي موجودة في هوامش اليهودية والمسيحية، هي ظاهرة مقلقة. وكذلك الاعتقاد أن الهروب من العصرنة والعودة إلى المصادر الدينية سيحل المشاكل. وأنا لست ضد الدين ولكن الدين هو أمر شخصي. وأعتقد أن هذا الصراع لم يحســم بعد في العالم العربي. وآمل الا تؤيد الأغلبية في العالم العربي الحرب ضدنا».

(*) سؤال: ربما الصهيونية هي آخر من يحق لها التحدث عن الدين والسياسة.

مريدور: «الصهيونية نشأت على النضال ضد الدين».

(*) سؤال: إنكم تؤسسون سيطرتكم على هذه البلاد باسم الله.

مريدور: «ليس الله وإنما التوراة، لأن تاريخنا وثقافتنا موجودان هنا. والصهيونية ليست ضد الدين، لكننا لا ننتظر المسيح».